ردمد
٢٥١٨-٩٢٧١
ردمد الالكتروني
٢٥١٨-٩٣٦٠

ديوان الوقف الشيعي
العتبة العباسية المقدسة
قسم الشؤون الفكرية والثقافية
مركز الدراسات الافريقية

مجلة دراسات افريقية

مجلة فصلية محكمة
تعنى بشؤون القارة الافريقية
تصدر عن مركز الدراسات الافريقية

العدد
الرابع والعشرون
المجلد الثالث
ربيع الأول ١٤٤٨ هـ
أيلول - ٢٠٢٦ م

مجلة دراسات إفريقية

Journal Homepage: http://studies.africansc.iq/
ISSN: 2518- 9271 (Print) ISSN: 2518- 9360 (Online)

أعضاء هيئة التحرير

ت	الاسم	التخصص	الجامعة	الدولة
١	أ.م أمجد زين العابدين طعمة	علاقات دولية	الجامعة المستنصرية	العراق
٢	أ.د. ذاكر محي الدين عبد الله	تأريخ إفريقيا	جامعة الموصل	العراق
٣	أ.د. نوار جليل هاشم	علاقات دولية	الجامعة المستنصرية	العراق
٤	أ.د. محمد محمار جي	تاريخ إفريقيا	الجامعة الإسلامية بمنيسوتا	الولايات المتحدة
٥	أ.د. عبد الله الفيكي البشير	تاريخ إفريقيا	جامعة الخرطوم	السودان
٦	أ.د. أحمد عبد الدايم محمد	تاريخ إفريقيا	جامعة القاهرة	مصر
٧	د. ياسر محمد العبيد	الاقتصاد الإفريقي	جامعة إفريقيا العلمية	السودان
٨	د. أبو بكر فضل محمد	باحث في الدراسات الإفريقية	مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر	السودان
٩	أ.م.د. إبراهيم برمة أحمد	الحضارة الإسلامية	جامعة الملك فيصل	تشاد
١٠	أ.م.د. سايو بابا دينى	دراسات إفريقية	جامعة الهدى	بوركينا فاسو
١١	أ.م.د. سعيد ناسرى برونغوا	الحضارة الإسلامية	جامعة الزيتونة	تونس
١٢	أ.م.د. نافع جميل خلف الهلال	العقيدة والفكر الإسلامي	جامعة الكوفة / كلية التربية الأساسية	العراق
١٣	د.عبدالوهاب الطيب بشير	علوم سياسية	مركز البحوث والدراسات الإفريقية – جامعة إفريقيا	السودان
١٤	أ.م. عماد الدين حسين بحر الدين	الدراسات الاستراتيجية	الزعيم الأزهري/ معهد البحوث والدراسات السودانية والدولية	السودان

المجلد الثالث
العدد الرابع والعشرون

مجلة دراسات إفريقية

شهر ربيع الأول ١٤٤٨هـ
أيلول ٢٠٢٦م

volume 3
Issue 24

Journal of African Studies

Rabi al-Awwal 1448
September . 2026

المحتويات

التطورات السياسية والاقتصادية في جيبوتي ١٩٩٩-٢٠١٦	خلف عبيد حمود	٢٥
الجرائم العابرة للحدود وأثرها على الأمن القومي السوداني ـ دراسة حالة الحدود السودانية الليبية	الطيب حسين عمر إشيقر	٦٩
السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جنوب إفريقيا: دراسة في التفاعل بين البعد الداخلي والخارجي في صنع القرار الأمريكي	رضوان حسن علي	١٠٣
العادات الإفريقية وموروثها الروحي والديني قبل الإسلام وبعده دراسة تحليلية في التحول الثقافي والديني	ثاني عبد الله أحمد	١٣٣
علاقات دولتي السودان وجنوب السودان دراسة في عناصر النزاع ومسارات التكامل	السر خليل عبد الله عبد الرافع	١٥٧

المجلد الثالث
العدد الرابع والعشرون

مجلة دراسات إفريقية

شهر ربيع الأول ١٤٤٨هـ
أيلول ٢٠٢٦م

volume 3
Issue 24

Journal of African Studies

Rabi al-Awwal 1448
September . 2026

تغيير المناخ كعامل محفز للصراعات الجيوسياسية: دراسة حالة دول الساحل الإفريقي	شيماء حسن علي	١٩٥
جغرافية بوروندي وطبيعة نظامها الاجتماعي والسياسي حتى عام ١٩١٦	أسعد باسم محمد العارضي	٢٣٥
رتبة المصدر السوداني في سلّم مصادر تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء: المزايا والمآخذ	إبراجوف	٢٨٩
شخصية العدد: بول كاغامي (Paul Kagame)	علي جليل جاسم	٣١٧
عرض كتاب: موجز تاريخ نيجيريا المعاصر (١٩٦٠ – ٢٠٢٣)	بسام رضا محمد	٣٢٥

علاقات دولتي السودان وجنوب السودان

دراسة في عناصر النزاع ومسارات التكامل

مجلة دراسات إفريقية

Journal Homepage: http://studies.africansc.iq/
ISSN: 2518- 9271 (Print) ISSN: 2518- 9360 (Online)

علاقات دولتي السودان وجنوب السودان
دراسة في عناصر النزاع ومسارات التكامل

د. السر خليل عبد الله عبد الرافع
أستاذ مساعد في العلوم السياسية- كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بجامعة الفاشر
Sirrafie@yahoo.com

تاريخ الاستلام:
٢٥/ ٧/ ٢٠٢٦

تاريخ القبول:
٣٠/ ٧/ ٢٠٢٦

تاريخ النشر:
١/ ٩/ ٢٠٢٦

الكلمات المفتاحية:
العلاقات الخارجية- الحرب الأهلية- النزاع حول الحدود- النفط- التكامل.

المجلد الثالث العدد (٢٤)
شهر ربيع الأول - ١٤٤٨هـ
أيلول ٢٠٢٦م

ملخص البحث:

تناولت هذه الدراسة العلاقات بين دولتي السودان وجنوب السودان من حيث تحليل عناصر النزاع ومسارات التكامل، في ظل الروابط السياسية، والتاريخية، والجيوسياسية القوية بينهما، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على جذور وتداعيات النزاع بين البلدين بعد الانفصال في ٢٠١١م، وتحليل تفاعل العلاقات الخارجية لاستكشاف فرص التكامل السياسي والاقتصادي، وقد استعرضت الدراسة النزاع حول الحدود والموارد النفطية، بالإضافة إلى قضايا علاقات الجوار والتدخل المتبادل في الشؤون السياسية والمرتبط بتطورات النزاع بين البلدين.

تم في الدراسة استخدام المنهج الاستقرائي التاريخي، والمنهج المقارن عبر تتبع تطور العلاقات بين الطرفين قبل وبعد الانفصال، والمقارنة بين أنماط وتطورات قضايا الحكم والاستقرار السياسي في البلدين.

خرجت الدراسة بنتائج أساسية أهمها عمق الروابط والخصائص السياسية، والجيوسياسية، والتاريخية والاجتماعية التي تجمع بين السودان وجنوب السودان، وتأثيرها القوي على مسار العلاقات بينهما، وكذلك تعثر عمليات الانتقال الديمقراطي وكثرة الحروب والنزاعات العنيفة في البلدين، ووجود العلاقة الاعتمادية في مجال النفط والتجارة الحدودية، بالإضافة إلى الميزات النسبية لكلا الدولتين في مجالات الزراعة والصناعة، والسياحة، وأن هذه الميزات يمكن الاستفادة منها في تحسين العلاقات الثنائية وتطويرها بما يفتح آفاقاً للتكامل السياسي والتعاون الاقتصادي، وأوصت الدراسة باعتماد الرؤية الاستراتيجية الشاملة في إدارة العلاقات بين الدولتين، واستكمال عمليات البناء الدستوري والانتقال المدني الديمقراطي، بالإضافة لإنشاء مجالس مشتركة للدفاع وتنسيق السياسات الخارجية لمواجهة المهددات الأمنية الإقليمية والدولية، لوقف التدهور الاقتصادي والمعاناة الاجتماعية جراء استمرار النزاعات والاضطرابات الأمنية.

The Relationship Between Sudan and South Sudan States- A study on Factors of Conflict and Trajectories of Integration.

Dr. Elsir Khalil Abdalla Abdarrafie

Assistant Professor of Political Science at University of Al-Fashir, Faculty of Economic and Social Studies, Sudan.

Sirrafie@yahoo.com

Received:

25/7/2026

Accepted:

30/7/2026

Published:

1/9/2026

Keywords:

Foreign Relations-Civil Wars-Conflict over boarders-oil-Integration.

Journal of African Studies

volume (3)

Issue (24)

Rabi al-Awwal 1448

Absrract

The study demonstrated the relationships between Sudan and South Sudan States on basis of analyzing the factors of conflicts and trajectories of integration in the ظل في of strong political, historical and geopolitics ties following the cessation of the south region in September 2011, in addition to studying interaction of their external relationships in order to explore trajectories of political and economic integration, the study demonstrated the conflicts over borders and oil in addition to neighborhood relations, and mutual interference in domestic affairs, which has links to the conflict developments between the two states. The study used the historical inductive and comparative approach through tracking the developments of relationships between the two countries before and after secession, and comparing issues of governance and political stability in the two countries. The study results were that there are strong political, geopolitical, historical and social ties that connect Sudan and South Sudan which strongly affect their relationships, in addition to stumble of the democratic transition, and too many wars and conflicts, moreover the dependency in oil sector and border trade in addition to relative advantages in agriculture, industry and tourism, and that these advantages contribute to improvement and development of the bilateral relations which provide prospects of political and economic integration. The study recommended adopting a comprehensive strategic vision in managing the mutual relations, complete the constitutional building and democratic transition, in addition to establish joint councils for defense, and foreign policies to face the international and regional threats, for stopping economic deterioration and social suffering resulting from conflicts and security disturbances.

مقدمة:

لقد أنهى اتفاقُ السلام الشامل CPA بين حكومة المؤتمر الوطني في السودان، والحركة الشعبية لتحرير السودان في ٢٠٠٥م أطولَ حربٍ في إفريقيا، والتي تصاعدت بسبب تبنّي حكومة الانقاذ الوطني آنذاك البعدَ الدينيَّ في النزاع من خلال «الجهاد»، مما زاد من الشقة والنفور بين سكان الجنوب والشمال، وأثار نقمة كثيرٍ من الدول الغربية، وبعد عام ١٩٩٦م تحسنت العلاقات نسبياً بين نظام الانقاذ والولايات المتحدة الأمريكية على إثر اتخاذ السودان إجراءاتٍ سياسية قلل فيها من ارتباطه بالحركات الإسلامية العالمية، وصَاحب ذلك انفتاحٌ نسبيٌّ يسَّر تدخل ورعاية الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لاتفاق السلام الشامل، الذي حوى بند تقرير المصير لجنوب السودان؛ والذي تم تفعيله وأدى إلى الانفصال في عام٢٠١١م.

تجمع كلاً من السودان وجنوب السودان خصائصُ وعناصرُ مشتركةٌ عديدة، أهما التاريخ المشترك كدولة واحدة. كذلك يربط بين البلدين وادي النيل بمختلف روافده، مع وجود قبائل تماس مشتركة، وحركة للرعي والترحال ممتدة شمالاً وجنوباً، ومناطق متنازع عليها مثل منطقة أبيي.

كذلك تنتشر الثقافة السودانية في البلدين في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والفنية، ويتحدث عددٌ كبير من أبناء جنوب السودان اللغة العربية. ولكن التاريخ الطويل من الحرب، وما خلَّفته من خسائر بشرية ومادية ومعنوية، أسهم في ضعف الثقة بين الشمال والجنوب.

وبعد الانفصال في سبتمبر ٢٠١١ توترت العلاقة بسبب التوجس من تدخل كل طرف في شؤون الطرف الآخر في ظل وجود خبرة كبيرة لدى كل طرف عن إمكانيات وموارد ومواقف الطرف الآخر، فضلاً عن استمرار نفوذ القوى السياسية التي كانت تقود الحرب قبل الانفصال.

تؤكد حقائق الجغرافيا السياسية والأنثروبولوجيا وحتميات الجغرافيا البشرية

أن الانفصال السياسي داخل كيانٍ اجتماعي واحد لا يشمل انفصال جميع عناصره؛ إذ تبقى عناصر التداخل السكاني، والثقافي، وتأثير التاريخ المشترك عبر السنين، متفاعلةً ومتأثرةً برؤى وتوجهات القيادات السياسية في البلدين؛ إما في اتجاه إيجابي قائم على توثيق وتعزيز العلاقات والتكامل السياسي والاقتصادي، أو في اتجاه سلبي مُغَذٍّ للنزاعات والحروب الطاحنة التي يشمل ضررُها جميع عناصر الدولة في البلدين، من شعوبٍ ونظمٍ سياسية وأقاليمَ جغرافية.

المبحث الأول: الإطار النظري

١. أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من واقع ارتباط دولتي السودان وجنوب السودان بتاريخٍ سياسيٍّ واجتماعيٍّ مشترك، وروابطَ اقتصادية وثقافية ناتجة عن تشابه المعطيات والمتغيرات الجيوسياسية، والاقتصادية، الإقليمية والمحلية التي تؤثر عليهما؛ مما يجعل المعالجة المشتركة للأزمات والمشكلات السياسة التي تواجه البلدين أكثر فائدة وجدوى من التعاطي المنفرد تجاهها، أو تجاهل العناصر المشتركة التي تغذي النزاعات بين البلدين.

كما تطرح الدراسة – بناءً على ذلك – بُعداً يسلط الضوء على مسارات التكامل السياسي والاقتصادي بين البلدين، في ظل وجود المعرفة والخبرات المتبادلة والناتجة عن العيش المشترك في دولة واحدة قبل الانفصال في عام ٢٠١١م، والأثر المتوقع لهذا التكامل في تحسين العلاقات المشتركة واستدامة السلام والتعاون المستمر.

٢. أهداف الدراسة:

أ. التعرّف على جذور وأسباب النزاع بين دولتي السودان وجنوب السودان بعد الانفصال في عام ٢٠١١م، وتداعياتها السياسية والاجتماعية.

ب. تسليط الضوء على أسباب التوتر في العلاقات بين البلدين.

ج. التعرّف على فرص التعاون والتكامل بين الدولتين من خلال توظيف العلاقات التاريخية والقدرات الاقتصادية والتداخل الاجتماعي في تحقيق التقدم الاقتصادي وتنسيق العلاقات الخارجية.

٣. مشكلة الدراسة:

تتركز مشكلة البحث في استمرار النزاع والتوتر في العلاقات بين دولتي السودان وجنوب السودان بعد الانفصال في سبتمبر٢٠١١م، بسبب آثار التاريخ الطويل من

الحرب الأهلية، واستمرار النزاعات الحدودية. إلا أن فرص تحسين وتطوير العلاقات الخارجية بين الدولتين تظل كبيرة وحيوية، لدرجة يمكن معها التفكير في بناء مشروع تكاملٍ بين الدولتين في المجالات السياسية، والاقتصادية، والثقافية؛ بسبب توفر عناصر التعاون والتنسيق المشترك، والاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدولتين في مجال النفط وتصديره، وتشابه أنماط الزراعة والنشاطات الاقتصادية البشرية. كل ذلك وغيره يجعل من تعزيز عناصر التعاون والتكامل أقلَّ كُلفةً وأكثر فاعليةً من الميل إلى النزاع السياسي والدبلوماسي، الذي يهدد مصالح الدولتين، ويضر بالاستقرار الاقليمي لدول جنوب الصحراء الإفريقية بشكلٍ عام.

٤. فرضيات الدراسة:

أ. أسهم ضعفُ البناء السياسي والتماسك الاجتماعي في تزايد حدة النزاعات بين الدولتين.

ب. إن تحقيق الاستقرار الاجتماعي على طول الحدود بين البلدين – من خلال تسوية النزاعات الحدودية – يزيد من فرص التعاون والتكامل السياسي في مجال العلاقات الخارجية.

ج. كلما استُفيدَ من العناصر الاقتصادية، والجيوسياسية، والثقافية المشتركة، تضاعفت فرص التعاون والتكامل السياسي.

٥. منهج الدراسة:

استخدمت الدراسةُ المنهجَ الاستقرائيَّ التاريخي، والاستدلاليَّ الاستنباطي، بالإضافة إلى المنهج المقارن؛ لتحليل أنماط الحكم ومسارات العلاقات السياسية في ضوء عناصر التاريخ السياسي والاجتماعي المشترك.

٦. هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ستة محاور، تناول المحورُ الأول الإطار النظري،

واستعراض المحور الثاني خلفيةً عن الروابط التاريخية والجغرافية بين البلدين، أما المحور الثالث فتناول قضايا الحرب والسلام قبل الانفصال، بينما تناول المحور الرابع قضيةَ النزاعات المتجددة بين الدولتين حول الحدود والموارد، وركّز المحور الخامس على النزاعات والخلافات ذات الطابع السياسي، واستعرض المحور السادس أهمَّ مسارات الوفاق والتكامل بين البلدين. خُتِمَت الدراسة بالنتائج والتوصيات بناءً على ما أُجْرِيَ من تحليلٍ المحاور السابقة.

٧. الدراسات السابقة:

تناولت دراسات عديدة العلاقات الخارجية بين السودان وجنوب السودان بعد الانفصال الذي تم في سبتمبر ٢٠١١م، من حيث ملفات النزاعات الحدودية، ومزاعم التدخلات العسكرية المتبادلة في الحروب في البلدين، وقضايا التعاون الاقتصادي، كذلك تعرضت معظم هذه الدراسات للتاريخ المشترك وإرث الحرب الأهلية التي دارت في الجنوب، وما خلفته من خسائر بشرية ومادية وتراكمات اجتماعية و نفسية أسهمت فيما بعد في التباعد بين الصفوات السياسية والشعوب في الشمال والجنوب، ووقوع الانفصال.

في دراسة (Bello, Julia,2019) بعنوان: السودان وجنوب السودان، مسارات العنف بعد اتفاقيات السلام، تم تناول الحرب الداخلية في جنوب السودان بعد الانفصال، وكذلك الحرب بين السودان وجنوب السودان حول مواقع غنية بالنفط في الحدود المشتركة، وتداخل نشاط المعارضة المسلحة ضد الانظمة الحاكمة في البلدين عبر الحدود، وقد خلصت الدراسة إلى تصدر الدولتين لقائمة أكثر الدول الإفريقية عدداً من ضحايا الحرب، ٢٠١١-٢٠١٧م، مما يشير إلى ارتباط مصيري البلدين بتطورات متشابهة، مثل التهميش السياسي.

توجد أيضاً دراسة أخرى بعنوان: التعاون بين السودان وجنوب السودان وإمكانية التعاون الاقتصادي والسياسي، للكاتبَيْن (Mohamed, Akongdit and

Othow, Issam) وهي أكثر الدراسات تشابهاً بأهداف الدراسة ومسارها العام؛ إذ يُعدُّ التعاون السياسي والاقتصادي من أهم مداخل التكامل بين الدول. تناولت الدراسة القضايا والنزاعات التي لم تحسمها اتفاقية السلام الشامل، وظلت حاضرة بعد إعلان قيام دولة مستقلة في جنوب السودان، بالإضافة إلى تدهور العلاقات الخارجية بين البلدين؛ لذلك ركّزت الدراسة على آفاق تنفيذ اتفاقية التعاون الاقتصادي، والاستفادة منها في تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين، لكنه لم تتطرق الدراسة إلى أسباب تجاهل حكومات البلدين لفرص وقدرات التعاون والتكامل المشتركة على الرغم من أهميتها.

أيضاً استعرض الباحثان (Adeeb Yousif and Dr. Daniel Rothbart December 2012) في دراستهما بعنوان: السودان وجنوب السودان، تحديات ما بعد الانفصال، نزاعات الحدود الممتدة بين البلدين، وحروب النفط، والاتهامات المتبادلة بين حكومات البلدين بالتدخل في الشؤون الداخلية، وتهديد الأمن والاستقرار، لكن لم تشر الدراسة إلى أيِّ فرصٍ أو آفاق للتعاون بين البلدين لتجاوز عقبات الماضي واستشراف فرص المستقبل.

تناولت دراسة (عيدروس، أسامة أحمد، ٢٠١٨) قضايا الحدود بين السودان وجنوب السودان، بالتركيز على مناطق النزاع الحدودية في ظل التداخل وتطور الحراك السكاني، وتغيّر التشريعات الإدارية عبر الحقب التاريخية والسياسية، وتؤكد هذه الدراسة أهمية البعد الاجتماعي في العلاقات الخارجية بين الدولتين خاصة في قضايا تسوية الحدود.

لذلك تطرح هذه الدراسة بعداً إضافياً لقضايا العلاقات الخارجية بين الدولتين، يتمثل في بحث مدى صلاحية العناصر والقدرات المشتركة بين البلدين في تعزيز علاقاتهما الخارجية وتحسينها في اتجاه التكامل عوضاً عن التوتر والنزاع.

٨. أهم النظريات المرتبطة بمجال الدراسة:

تقع هذه الدراسة ضمن مجال نظرية السياسة الخارجية التي بدورها تتفرع عن نظريات العلاقات الدولية، وتعرف السياسة الخارجية بشكل عام بأنها الخطة التي ترسم التوجهات الخارجية للوحدة الدولية من خلال السلوك الخارجي لتحقيق أهداف في البيئة الخارجية، وتتباين أهداف السياسة الخارجية ما بين طويلة، ومتوسطة وقصيرة المدي، تبدأ ببناء نموذج معياري لما ينبغي أن تكون عليه البيئة الدولية، ثم تتدرج إلى التطلع لبناء النفوذ والتأثير السياسي مروراً بحماية السيادة والأمن القومي، وتحقيق المصالح القومية في ظل المتغيرات الأمنية، والاقتصادية، والعسكرية، والمجتمعية في المستويات الإقليمية والدولية. (المهداوي، مثني، ٢٠٢٠) وقد تعددت مدارسها ما بين المثالية والواقعية والبنائية، والعقلانية ولكن أكثرها شهرة وتأثيراً المدرسة الواقعية والبنائية، وتتمثل أهم خصائص تلك المدارس فيما يلي:

المدرسة المثالية: تركز المدرسة على أهمية القيم الأخلاقية والمعايير القانونية في توجيه العلاقات الدولية (political encyclopedia.2025)

أ. المدرسة الواقعية: هي مدرسة تركز على الاهتمام بالقوة وتعظيم مصلحة الأمن القومي على بقية المصالح وجعلها معياراً لاتخاذ القرار في الدولة.

ب. المدرسة العقلانية (الراشدة): هذه المدرسة تخضع عملية اتخاذ القرار واختيار البدائل المناسبة للتفكير العقلاني وحسابات المكسب والخسارة ولا تدع الأمور للصدفة والاختيار العشوائي (Hill,Edward Christopher,2003)

ت. المدرسة البنائية Constructivism: تركز على الهويات والمصالح، والعلاقات ومشاركة المعلومات، والمعارف والأنشطة المتبادلة لتحسين العلاقات بين الدول. (Erbas, Isa,2022)

ث. المدرسة النقدية critical theory، تركز المدرسة على دور الأفراد في العلاقات الدولية، وتنطلق من الماركسية وتسعي لوضع الأفراد أو الشعوب في قمة

العمل والفعل السياسي وليس الدول، مما يحقق الحرية الإنسانية، وتوسيع القاعدة الأخلاقية في السياسة، مع إعلاء قيم الحرية والحداثة. (Mc-Glinchey,Stephen, 2017)

هذه الدراسة تتبعت خُطى المدارس البنائية، والواقعية، والنقدية، في تحليل عناصر الترابط المشترك، ومسارات التعاون الاقتصادي من خلال إظهار أهمية أوضاع وقضايا المجتمعات على طول الحدود المشتركة بين البلدين في تيسير مسارات التكامل السياسي الممكنة بين البلدين، وتحليل عناصر القوة والضعف في العلاقات بين الدولتين، والفرص والمكاسب التي يمكن التوصل إليها من خلال إرساء علاقات مشتركة مستقرة وتعاونية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على معاناة المدنيين في الدولتين من ويلات وعناء الحروب والنزاعات مما يحتم وضع مصالحهم ضمن الأولويات الاستراتيجية والتكتيكية لمتخذي القرار من الجانبين.

المبحث الثاني: الروابط الجغرافية والتاريخية بين الدولتين:

يرتبط السودان وجنوب السودان بروابط جغرافية وتاريخية قوية، بالإضافة إلى تاريخهما القريب كدولة واحدة، ومثل نهر النيل بجغرافيته وتضاريسه أقوى رابط جغرافي واجتماعي وثقافي بين المجموعات السكانية التي تسكن على طول جريانه من الجنوب إلى الشمال، وإلى الغرب والشرق منه من خلال الهضاب والسهول المرتبطة بجغرافية النهر.

يضم السودان القديم حوالي ٥٧٠ قبيلة، مقسمة إلى ٥٧ فئة على أساس خصائص إثنوغرافية، وثقافية، ولغوية، مع عادات وثقافات مرتبطة بالإسلام، والمعتقدات الإفريقية القديمة، والمسيحية، وقد نتجت هذه القبائل عن امتزاج الحاميين والساميين والنيليين، والبانتو، والقبائل العربية والنوبيين من أصول كوشية وفرعونية، ويتحدثون ٤٠٠ لغة ولهجة، وقد سكن النوبيون السودان خلال العصر الحجري ٨٠٠٠-٣٤٠٠ ق.م. (Ali,Samir Mohammed 2024)

يتسم مجتمع جنوب السودان بتعددية قبلية، ولغوية، ودينية، ويعد الدينكا أكبر القبائل النيلية حيث عدد سكانها يتعدي المليوني نسمة، ثم تأتي قبيلة النوير كثاني أكبر قبيلة بعد الدينكا حيث يبلغ عددهم ما يقارب المليون نسمة، ويعيشون في إقليم المستنقعات والسدود، على جانبي بحر الجبل الأدنى، أما بالنسبة للتعدد الديني فيمثل الوثنيون حوالي ٦٥٪ من السكان، وحوالي ١٨٪ مسلمون، و١٧٪ من السكان يعتنقون الدين المسيحي. (المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢٠)

لذلك يعد البعد الاجتماعي في البناء السياسي في جنوب السودان ذو أهمية كبيرة، نظراً لتأثيره العميق في الصراع والاستقطاب القبلي بين كبري القبائل هناك، لذلك هناك ضرورة للتغيير الهيكلي في البنية السياسية والاقتصادية بشكل يخفف من هذا الاستقطاب، أيضاً يمثل التوازن والتقارب العددي بين معتنقي الدين الإسلامي والمسيحي فرصة جيدة لتعزيز التواصل والحوار وقبول الآخر.

١. من الحركة الوطنية ضد الاحتلال إلى الحرب الأهلية:

قاوم السودانيون في الشمال والجنوب سلطة الاحتلال الثنائي الانجليزي المصري منذ قدومها في ١٨٩٨ وشهدت نهاية الحرب العالمية الأولي نشوء الحركة الوطنية السودانية وتكوين الجماعات والمنظمات السياسية التي أضحت فيما بعد مسؤولة عن ثورة ١٩٢٤، وفي الجنوب وجبال النوبة تمردت كثير من القبائل وقاومت الغزو الثنائي الإنجليزي المصري، فتمرد الدينكا واستمرت مقاومتهم حتي العام ١٩١٧م على الرغم من حملات القمع والتشريد، ثم قبيلة نيام نيام بقيادة زعيمها يامبيو التي قاومت الاحتلال حتى عام ١٩١٤م، والشلك في عام ١٩١٥ والنوير في الأعوام ١٩١٣ و١٩١٤، و١٩١٧ والأنواك في ١٩١٢، واستمرت مقاومة التبوسا حتي ١٩٢٩، (بشير، محمد عمر، ١٩٨٧). وبالتالي لم يكن جنوب السودان بمنأى عن مقاومة الاحتلال كشأن باقي مناطق السودان التي اعتادت على النفور من نظم الحكم المركزية والغازية.

بصفة عامة نشأت معظم الأحزاب السياسية السودانية الشمالية التي تولت شؤون الحكم بعد الاستقلال كنتاج للنشاط الثقافي والسياسي الذي قامت به كوادر مؤتمر الخريجين الذي تأسس عام ١٩٣٨م من خريجي كلية غوردون التذكارية التي تأسست عام ١٩٠٢م، والذين بدورهم شكلوا العماد البشري للحركة الوطنية، التي تفاعلت مع الكيانات السياسية الطائفية التقليدية، في تحالف أشبه بالتكتيكي بين النخب المتعلمة المثقفة الشابة، والزعامات الدينية الطائفية وعلي رأسها طائفتي الأنصار التي انبثق منها حزب الأمة القومي وطائفة الختمية التي كانت تدعم الحزب الوطني الاتحادي، فكان تحالفاً أشبه بتحالف العقل المعرفي الثقافي مع رأس المال والسند الشعبي الذي تمثله القوي الطائفية ذات الولاء العميق وسط قطاعات عريضة من مجتمعات الشمال، بينما تمركزت السلطة ومقرات الأحزاب السياسية في الخرطوم، وأصبح معظم أعضائها ينتمون إلى الوسط الذي يشمل الخرطوم والجزيرة والشريط النيلي في الشمال، وهذا ما قلل من مشاركة قطاعات عريضة من مجتمعات الجنوب

والشرق والغرب لأسباب تتعلق بنقص التعليم، وبعد المسافات، واختلاف الثقافات والنظم الإدارية المحلية، وعدم تبلور ثقافة التمكين والتمييز الايجابي للأقليات أو الفئات ذات المشاركة الضعيفة.

هذه التعقيدات أضعفت مشاركة الجنوبيين في السياسة بسبب بعدهم التاريخي عن منظومة تفاعلات الحركة الوطنية التي تشكلت على أساس قاعدتي التعليم والدين، فلم يجد الجنوبيون فرصة للتعايش مع هذا الواقع بسبب غلبة الديانات المسيحية وغير الإسلامية في الجنوب، ومحدودية التحدث باللغة العربية، ونقص التعليم، ونقص الوعي وسط الصفوات السياسية الحاكمة بأهمية منح الجنوبيون تمييزاً إيجابياً خاصاً في مجال المشاركة السياسية، فتفجر النزاع بتمرد عسكري في مدينة توريت بالإقليم الاستوائي في الجنوب عام ١٩٥٥، وبعد استقلال السودان في أول يناير ١٩٥٦م لم تتمكن الحكومات المتعاقبة من التعامل الواقعي مع قضية الحرب في جنوب السودان، واعتمدت الحل العسكري ضد حركات الانيانيا التي شكلها الثوار الجنوبيون، في ظل توجس دول الجوار في الجنوب من انعكاسات الحرب على تماسك أنظمتها السياسية خاصة أن معظمها دول إفريقية ينتشر فيها الدين المسيحي.

بعد ثورة اكتوبر ١٩٦٤م التي أطاحت بنظام الحكم العسكري بقيادة الفريق إبراهيم عبود، تنبهت النخب الشمالية لأهمية مشاركة الجنوب في السلطة « فكان تشكيل جبهة الهيئات وضم تشكيل الحكومة الانتقالية وزيرين من الجنوب هما وزير الداخلية كليمنت امبورو، وأزبوني موندیري، لكن لم تستمر حكومة سر الختم الخليفة الانتقالية بسبب خلافات بين الأحزاب التقليدية واليسارية، فدعت أحزاب جنوبية للعمل المسلح، وقدم حزب سانو طرح إجراء مفاوضات لمائدة مستديرة في ديسمبر ١٩٦٤م وفي ١٦ مارس ١٩٦٥ عقد مؤتمر المائدة المستديرة، وأجريت انتخابات ١٩٦٥ في الشمال وتم تأخيرها لعام في الجنوب فعارض حزب الشعب الديمقراطي، والحزب الشيوعي، وحزب جبهة الجنوب هذه الانتخابات بسبب استثنائها للجنوب وقاطعوها. (بشير، محمد عمر، ١٩٨٧)

إن صفوات وأحزاب الشمال كانت متأثرة بالثقافة العربية والإسلامية التي أثرت في توجيه سياساتها الداخلية والخارجية على الرغم من علمها بالفوارق الكبيرة بين الشمال والجنوب في المكونات العرقية، والدينية، والتعليمية والثقافية، وتشبثت بنظام الحكم المركزي ظناً منها أنه يحافظ على وحدة السودان، وتخوفت من النظام الفدرالي من أن يكون نواة لحركات انفصال، لكن كل ذلك لم يكن بناءً على دراسات عميقة، وإدارك جيد للواقع في تطور البناء السياسي والاجتماعي للبلاد بعد الاستقلال، فأغفلت رغبة قطاع عريض من النخب السياسية والمجتمعات في جنوب السودان في الحكم الفدرالي الذي يؤمن لهم قدراً كبيراً من الحكم الذاتي في مناطقهم.

٢. تجدد الثورة في الجنوب ١٩٨٣م:

تجددت أعمالُ العنف في جنوب السودان بعد حوالي عشر سنوات من السلام والهدوء، نتيجةَ توقيع اتفاق أديس أبابا بين حكومة ثورة مايو والحركة الشعبية لتحرير السودان في عام ١٩٧٢م؛ حيث نصَّ الاتفاق على توحيد الأقاليم الجنوبية ومنحها حكماً ذاتياً. لكن تراجعت حكومة النميري عن تعهداتها وأعادت تقسيم الإقليم الجنوبي، وتبنَّت تطبيق قوانين سبتمبر ١٩٨٣، التي تضمنت تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان؛ مما أدى إلى انهيار اتفاقية السلام.

إنَّ سيادة السلام بين الشمال والجنوب لأكثر من عقد من الزمان (١٩٧٢-١٩٨٣) يعدُّ مؤشراً على الارتباط القوي بين شعوب الشمال والجنوب وإمكانية تعايشهم إذا ساد الحوار واحترام الحاجات والمصالح والمواقف المشتركة؛ حيث لم يكن للعوامل الاجتماعية والدينية والثقافية أثرٌ سالبٌ يذكر على الاستقرار والتعايش السلمي بين الطرفين خلال فترة السلام؛ لكنَّ الحرب تجددت بعد نقض حكومة النميري لمواثيقها مع الجنوب.

بعد ثورة أبريل ١٩٨٥ التي أطاحت بحكومة النميري العسكرية، لم تتمكن الصفوات الشمالية الحاكمة من إحداث اختراق في حل قضية الجنوب؛ إذ ظلت أسيرة

الصراعات والمناورات السياسية وتباطؤ عملية البناء السياسي القومي، إلى أن تمكن التيار الإسلامي بقيادة حزب (الجبهة الإسلامية القومية) من استلام السلطة بانقلاب عسكري في يونيو ١٩٨٩م، واعتمد خطابي الدين والقوة العسكرية في حل القضية، بجانب فتح قنوات الحوار والتفاوض مع القوي السياسية في الجنوب. وبالتالي كان العامل السياسي هو الأساسي والأقوى في إشعال الحرب واستمرارها، وهو أيضاً الفاعل الرئيس في إحداث الشقاق والتمزق في النسيج والتماسك الاجتماعي بين شعبي الإقليمين. وبالطبع، لا يمكن إغفال أثر حالة عدم الاستقرار السياسي التي عاشها السودان منذ استقلاله إلى الآن، حيث تجدد الانقلابات العسكرية، وحدة وتداخل الصراع بين القوي المدنية والعسكرية، وتعطل مشروع البناء الدستوري الدائم والانتقال السياسي الديمقراطي.

٣. اتفاق السلام الشامل:

أسفرت المفاوضات بين السودان وجنوب السودان بين الأعوام عام ١٩٩٤-١٩٩٧ عن إعلان مبادئ يتضمن حق تقرير المصير. وفي عام ٢٠٠٢ صدر بروتوكول «مشاكوس» في كينيا، الذي نص على إجراء انتخاباتٍ قومية واستفتاءٍ حول تقرير المصير في جنوب السودان بعد فترةٍ انتقالية من ست سنوات ونصف.

واتفاق الترتيبات الأمنية، بانسحاب القوات الشمالية من الجنوب في ٢٠٠٣م وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان من الشمال وتشكيل قوات مشتركة تضم ٤٠ ألف مقاتل في المناطق الحدودية وإنشاء قيادة عسكرية عليا، وفي عام ٢٠٠٣ تم التوقيع على اتفاق توزيع الثروة وتسوية المسائل المالية وإدارة وزارة المالية وتوزيع عائدات النفط، وتقاسم السلطة السياسية بتعيين جون قرنق نائباً لرئيس الجمهورية وتشكيل حكومة مشتركة يُخصَّص فيها ٥٢٪ من المقاعد لحزب المؤتمر الوطني، و٢٨٪ للحركة الشعبية، و١٤٪ للقوي المعارضة للحكومة، و٦٪ للأحزاب الجنوبية المستقلة عن الحركة الشعبية. (صلاط، أيمن،٢٠١٨)

في يناير ٢٠٠٥م تم تكوين حكومة الجنوب شبه المستقلة وتم البدء في تشكيل المجلس التشريعي والوزارة والجهاز القضائي وتحويل الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى جيش مهني تحت رقابة مدنية، لكن الحركة الشعبية سيطرت على الفترة الانتقالية في الجنوب وصارت الحزب الحاكم. (Nyaba,PeterAdwok,2011)

في سبتمبر ٢٠١١ اختار الجنوبيون خيار الانفصال بنسبة بلغت ٩٨٪، ولم يكن خيار الانفصال مستبعداً لدى الشمال والجنوب؛ إذ إنّ حكومة الانقاذ الوطني ووفقاً – لمنطلقاتها الأيديولوجية المتمحورة حول العروبة والإسلام – لم تكن ترى في إقليم جنوب السودان مورداً بشرياً داعماً لمشروعها الحضاري العالمي، على الرغم من القيمة الكبيرة للأرض ومواردها، فكان اتفاق السلام الشامل الذي مهد للانفصال قد أعطى الحكومة فرصة لتجاوز الصراع في الجنوب، والتفرغ لمشروعها الإسلامي في باقي أنحاء القطر.

لقد أكد الرئيس الأسبق عمر البشير في أول فبراير ٢٠١١م، أن الشريعة الإسلامية ستكون عماد الدستور الجديد، والدين الإسلامي سيكون دين الدولة ومنهجها الذي سَيُطَبَّقُ في البلاد بعد انفصال الجنوب المرتقب، وكانت الحركة الشعبية رفضت تطبيق الشريعة الإسلامية. (Sudan tribune,2011)

وبما أن المشروع الإسلامي كان من أهم العوامل التي دفعت الجنوبيين نحو الانفصال؛ لذلك سيظل هذا العامل حاضراً في العلاقة بين الدولتين بعد الانفصال طالما استمر الصراع في السودان بين التيار الإسلامي المطالب بالحكم الديني، والتيار اليساري والعلماني المطالب بفصل الدين عن الدولة، وما لم تحسم الصفوات السياسية أمر صيغة الحكم وفقاً لدستور أعلى دائم، وسلطة قضائية دستورية مستقلة، وفصل نسبي واضح بين السلطات؛ فستظل العلاقات بين السودان وجنوب السودان متوترة، بسبب ضعف الثقة، وقلة فرص التعاون الاقتصادي والأمني في ظل معضلة الحروب والعنف الممتد.

المبحث الثالث: النزاعات المتجددة بين السودان وجنوب السودان

١. النزاعات الحدودية

تُعد النزاعات الحدودية بين السودان وجنوب السودان من أخطر العناصر المهددة لاستقرار العلاقة والتعاون بين الدولتين، نظراً لارتباطها بموارد النفط وأنشطة سبل كسب العيش.

إن الحدود بين السودان وجنوب السودان حالياً - والتي قُرِّرَتْ بواسطة الإدارة البريطانية خلال القرن الماضي- حساسة ليس بسبب التوترات الأهلية بين المجموعات المحلية التي تسكن على طولها، ولكن بوجه خاص بسبب التنافس حول النفط، والصمغ العربي، والأرض، وعلى الرغم من أنّ ٨٠٪ من الحدود بين البلدين تم ترسيمها ما زالت أجزاء من الحدود متنازع عليها. (Assoc, Leben Nelson,2011) وتشكل عقبة كبيرة في طريق تحسين وتقوية العلاقات بين البلدين، بل وتغذي عناصر الصراع الأخرى غير الأساسية مثل النفور الثقافي المتبادل، وخطاب الكراهية المبني على آثار ونتائج النزاعات العنيفة من تدمير للمتلكات، ونزوح، وانتهاكات جسيمة ضد حقوق الإنسان.

كان للانفصال آثاراً كبيرة في مجال الاقتصاد والسياسة والعلاقات الاجتماعية بسبب الحدود الممتدة بين الدولتين التي تبلغ 2135 كلم يفوق طولها طول الحدود بين جنوب السودان وأثيوبيا، وكينيا وأوغندا وجمهورية الكونقو الديمقراطية، وهي حدود تقطنها ٨١ قبيلة رعوية يمثلون ٢٠٪ من عدد السكان. (Yousif Adeeb and Rothbart, Daniel 2012)

هذه المجموعات السكانية على طول الحدود بين الدولتين تدفعها جغرافيا المنطقة وطبيعتها، وأنشطتها الاقتصادية دفعاً نحو التداخل، والانصهار والتواصل عن طريق الرعي والنزوح، والتزاوج، والتبادل الاقتصادي، و التنسيق الإداري، وأكثر ما يهمهم هو سبل كسب العيش وتنقل ورعي الماشية، والوصول إلى الأراضي

الزراعية أكثر من الاهتمام بقضايا السياسة والنفط، فإذا ما توفرت لها البيئة الأمنة لممارسة أنشطتها الاقتصادية فإن نزوعها للتسلح والعنف سيقل، كما أن توجيه قدر مناسب من عوائد النفط والموارد الطبيعية إلى إنشاء مشروعات تنموية وخدمية تعزز من سبل كسب العيش يزد من فرص الاستقرار والأمن بين البلدين.

أ. نزاع منطقة أبيي:

تقع المنطقة جنوب غرب ولاية غرب كردفان عند الحدود الدولية بين السودان وشمال السودان، ومن الناحية الجنوبية والشرقية عند ولايتي الوحدة وولاية شمال بحر الغزال وتبلغ مساحتها ١٦ ألف كلم مربع ويمر بها بحر العرب وهو من روافد النيل الأبيض، ويتقطع الرافد إلى برك تُسمى (الرقاب) وهي جاذبة للرعاة من الشمال ومن أطراف الصحراء منذ مئات السنين. وتقطن المنطقة المسيرية ودينكا نقوك، وفي عام ١٩٠٥ قام الحاكم الانجليزي بضم مشيخات دينكا نقوك التسع إلى كردفان بدلاً من بحر الغزال وفي ١٩٢٩ قررت السلطات البريطانية رسم خريطة المديريات الشمالية والجنوبية في إطار سياسة المناطق المقفولة.

لقد عرف بروتوكول أبيي منطقة أبيي في المادة الأولي من الفقرة ٢ بأنها منطقة مشيخات دينكا نقوك التسع التي حولت إلى كردفان عام ١٩٠٥ ونصت على تأسيس مفوضية حدود أبيي لتحديد منطقة مشيخات دينكا نقوك وترسيمها وهذا يتعارض مع نص اتفاقية السلام الشامل الذي جعل خط الحدود هو ١٩٥٦، وهذه هي المرة الأولي التي يتم فيها ربط وضع الحدود بالسكان بدلاً عن الجغرافيا، وأقرت المفوضية بعدم وجود وثائق كافية وقامت لجنة الخبراء بترسيم حدود أبيي ورفض السودان وقبائل المسيرية قرار الترسيم؛ لأنه أضاف مناطق الميرم، وهجليج، وناما، والمصايف التقليدية للجنوب. (عيدروس، أسامة أحمد، ٢٠١٨)

تم رفع النزاع لمحكمة العدل الدولية التي قضت في يوليو ٢٠٠٩ بتحديد مساحة أبيي ب ١,٠٤٦ كلم مربع، ووافقت عليه جميع الأطراف باستثناء قبيلة

المسيرية التي هددت بحمل السلاح والدفاع عن مناطق الرعي الخاصة بها، وحقها في تقرير المصير وفي ٢٠٠٨ حدثت صدامات بين الدينكا والمسيرية قتل فيها ٢٠٠ شخص من الطرفين.(عيدروس، مرجع سابق) وفي ظل غياب الاتفاق بين الدولتين تم تبادل الهجمات العسكرية على مناطق النفط، وفي مايو ٢٠١١م أعلن الجيش السوداني إحكام سيطرته على منطقة أبيي، بعد اتهامه لجيش الحركة الشعبية بالهجوم على قواتها في الحدود. (Aljazeera.net,20011)

مما سبق يتضح قوة البعد الاجتماعي في النزاع الحدودي بين البلدين، على الرغم من تجاهل كثير من السياسيين له، وحصر تفكيرهم وصنع سياساتهم في المصالح المادية المرتبطة بالأرض ومواردها، إن تجاهل أثر النزاع السلبي على حياة السكان وأمنهم، وسلامة ممتلكاتهم وزيادة انتاجيتهم الاقتصادية يقود بدوره إلى توسع رقعة النزاع، حيث يضاف إلى النزاع السياسي نزاعات أخري اجتماعية ذات أهداف اقتصادية وإدارية تتعلّق بمشاركة المجموعات السكانية في السلطة المحلية والثروة، ويزداد الوضع سوءاً بتشكيل وتسليح القوات شبه العسكرية التي تخصم من رصيد القوة البشرية المنتجة، وتزيد من التوترات الأمنية، لذلك يتطلب الأمر التنسيق والتفاهم والتشاور بين القوي السياسية والإدارات المجتمعية من جميع القبائل، بطريقة عادلة تتفادى التمييز، وبالتالي تزيد من مستوي الثقة والعمل المشترك، لكن لم يحدث شيء من ذلك؛ واستمرت حكومتا البلدين في اتباع النهج الواقعي في إدارة النزاعات الحدودية، وإهمال المنهج البنائي والنقدي في بناء رؤيتيهما حول تسوية نزاعات الحدود.

لذلك من المهم أن يوسع القادة السياسيين في البلدين رؤيتهم لقضايا الحدود لتكون استراتيجية شاملة تنظر إلى أفق المستقبل، وأن تتم إضافة البعد الاجتماعي والثقافي إلى منهجية التفكير الاستراتيجي، وإدراك مدى تعقد النزاع في أبيي، وأن الحل لا يمكن أن يكون قانونياً بحتاً بالاحتكام إلى مرجعيات تشريعية منذ عهد الاحتلال الانجليزي المصري فقط، بل لابد من مشاركة السكان المتواجدين بالمنطقة في عمليات تشاور تحت إشراف الدولتين بمساعدة الدول الصديقة والمنظمات الدولية

ذات الاختصاص وعلى رأسها الأمم المتحدة، بالإضافة إلى الاتحاد الاوربي، والدول الداعمة الأخرى.

ب. النزاعات الحدودية حول المناطق الخمس:

بسبب عدم اكتمال ترسيم الحدود بين البلدين، والتداخل السكاني على طول الحدود الموروثة من سلطات الاحتلال الانجليزي المصري، ظلت خمس مناطق، فضلاً عن منطقة أبيي، موضع نزاع حدودي مستمر، وهذه المناطق الخمس هي دبة الفخار على الضفة الشرقية للنيل الابيض، وجبل المقينص على الضفة الغربية للنهر، ومنطقة كاكا التجارية على الحدود بين اعالي النيل وجنوب كردفان ومنطقة حفرة النحاس وكافيا كنجي بين جنوب دارفور وبحر الغزال، ومنطقة ميل ١٤ جنوب بحر العرب بين شرق دارفور وشمال بحر الغزال، وتتميز هذه المناطق بدرجة عالية من التداخل السكاني بالنظر إلى طبيعتها الغنية بالموارد الزراعية والرعوية (عيدروس، مرجع سابق)

٢. النزاع حول النفط:

ارتبط النزاع حول النفط بالنزاع الحدودي بسبب تركز معظم الثروات النفطية والطبيعية حول تلك الحدود، وصار التنافس حول تلك الموارد هو المحرك الرئيس للنزاعات، في ظل معاناة حكومتي البلدين من أزمات اقتصادية، وشح في الموارد المالية، مما يجعل تركيزها الثقيل على النفط مدخلاً للتنافس غير التعاوني، والمؤدي إلى التوتر والصدام المسلح.

لقد انفصل جنوب السودان ومعه ثلاثة أرباع احتياطات النفط في السودان، ولكنه في المقابل لا يملك البني التحتية وأنابيب نقل البترول، كما أن الأمية تنتشر في أوساط السكان بنسبة كبيرة، ويعيش حوالي ٥١٪ من السكان تحت خط الفقر، وكان لجنوب السودان خطة لبناء خط أنبوب نفطي بديل يمر عبر كينيا إلى الشاطئ، لكن وجد شركاء جنوب السودان بما فيهم الصين أن هذه المشروع غير مربح، ومع

تزايد الخلافات حول تقاسم النفط قامت جنوب السودان بإغلاق حقول النفط مما تسبب في ارتفاع معدلات التضخم إلى ٨٠٪ في جنوب السودان.(China's Sudan (Dilema,2013

يمتلك جنوب السودان كمية كبيرة من احتياطات النفط المؤكدة، تضعه في المرتبة الثالثة في إفريقيا. وفي عام ٢٠٢٠، بلغ إجمالي تلك الاحتياطات نحو ٣,٥ مليارات برميل، معظمها غير مستغل بسبب ضعف البنية التحتية وضعف الاستثمارات، وعقب الانفصال وقع الجنوب اتفاقية لتصدير إنتاجه النفطي عبر خطين، يمتد أحدهما بطول أكثر من ١٥٠٠ كيلومتر من حوض ملوط في ولاية أعالي النيل الجنوبية إلى ميناء بشائر السوداني على ساحل البحر الأحمر، في حين ينقل خط أنابيب آخر النفط من ولاية الوحدة إلى الميناء ذاته. ويمثل القطاع النفطي العمود الفقري للاقتصاد في دولة جنوب السودان منذ إعلان انفصالها، حيث يشكل حوالي ٩٨٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية، و٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما يعد المصدر الرئيس للنقد الأجنبي. (Aljazeera.net, 2025)

لكن ظل التعاون بين السودان وجنوب السودان في مجال النفط متأثراً بالنزاع السياسي ما بين إغلاق واستئناف تصدير النفط تبعاً لتطور العلاقة بين البلدين. فعلى سبيل المثال، أوقف جنوب السودان تصدير النفط في ٢٠ يناير ٢٠١٢ بسبب خلاف حول رسوم العبور، وفي ١٠ أبريل ٢٠١٢ أبعدت قوات الحركة الشعبية قوات الجيش السوداني واغلقت حقول النفط في منطقة (هجليج)، فردّت حكومة الانقاذ بتعليق التجارة مع جنوب السودان، وأعلنت حالة الطوارئ في ثلاث مناطق حدودية هي: جنوب كردفان، والنيل الأبيض وسنار، وأعلن البرلمان السوداني جنوب السودان كدولة معادية.

بالنسبة للسودان ينتج حقل هجليج ٦٠ ألف برميل من النفط يومياً ويمثل أكثر من ٥٠٪ من انتاج النفط السوداني، وفي ٢ مايو ٢٠١٢ أصدر مجلس الأمن الدولي

القرار ٢٠٤٥ بوقف العدائيات أو مواجهة العقوبات، فتم الاتفاق في أغسطس ٢٠١٢ على إنشاء منطقة منزوعة السلاح في الحدود واستئناف تصدير النفط من الجنوب عبر الأراضي السودانية. (Yousif, Adeeb and Rothbart, Daniel,2012)

لكن على الرغم من الاتفاقات العديدة ظلت الخلافات حول رسوم تصدير النفط عبر السودان قائمة بموازاة النزاعات على طول الحدود المشتركة الغنية بالنفط، وفي العام ٢٠٢٥ وقبل أيام من استئناف تصدير نفط جنوب السودان عبر الموانئ السودانية بعدما توقف نحو عام، شرعت الحكومة السودانية في إغلاق خط الأنابيب الناقل للخام مرة أخرى، في خطوة عدّها مراقبون رسالة سياسية واقتصادية موجهة إلى جوبا، التي تتهمها دوائر حكومية سودانية بدعم قوات الدعم السريع. (aljazeera.net, 2025)

لذلك هذه العلاقة الاقتصادية التكاملية لا يمكن إغفال تأثيرها على مسار العلاقات والمصالح المتبادلة بين الدولتين، وكذلك تعد فرصة لا تخطئها العين في تعزيز التكامل السياسي والتعاون الاقتصادي إذا وسعت الصفوات السياسية في الدولتين لرؤيتها للواقع السياسي الاجتماعي، والمخاطر الأمنية اللإقليمية التي تهدد الدولتين؛ إذ إنّ استمرار هشاشة البناء السياسي يُعرّض الدولتين لمخاطر التدخل الخارجي، وإضعاف سلطة الدولة، وتهريب المواد الخام والثروات، وسوء استغلال الموارد الطبيعية.

المبحث الرابع: النزاع السياسي بين البلدين

١. التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية:

سادت علاقات الدولتين توتراتٌ سياسية عديدة بسبب امتداد تأثير إرث الحرب الأهلية التي تم حسمها بالانفصال، وعدم إدراك الصفوات السياسية في البلدين – خاصة في شمال السودان – لأهمية بناء شراكة سياسية بين الإقليمين بغض النظر عن نتيجة الاستفتاء، لكن بالعكس من ذلك، تم إهمال القضايا المشتركة خلال الفترة الانتقالية من ٢٠٠٥-٢٠١١، بل لم يُبذَل مجهودٌ يُذكر لجعل خيار الوحدة جاذباً كما نصّ عليه اتفاق السلام الشامل في ٢٠٠٥م، ولم تقم حكومتا البلدين بالحدّ من خطاب الكراهية خاصة في الشمال؛ حيث استمر الخطاب المعادي للصفوات الجنوبية في بعض الصحف ووسائل الإعلام مثل صحيفة الانتباهة، هذا الواقع السلبي عزز من نقصان الثقة في العلاقات الثنائية.

بعد أسابيع قليلة من انفصال جنوب السودان في ١٤نوفمبر ٢٠١١ أعلنت أربع حركات سودانية تشكيل تحالف الجبهة الثورية لإسقاط حكومة الإنقاذ الوطني ضم الحركة الشعبية شمال، وثلاث حركات من الشمال من دارفور واتهم وزير الإعلام السوداني جنوب السودان بدعم هذه الحركات (الحباشنة، صداح أحمد، ٢٠١٣) وهذا التداخل السياسي الخطير يغذي استمرارية النزاع ويتطلب حلولاً جذرية وشاملة منعاً لمعضلة الحروب والضغوط بالوكالة.

على الرغم من تشكيل لجان مشتركة للعلاقات الخارجية بين البلدين مثل لجنة التعليم العام، واللجنة الاقتصادية، ولجنة التعليم العالي، ولجنة الشؤون الإنسانية، ولجنة الأمن والحدود، لكن سرعان ما توترت الاحوال بعد اتهام الخرطوم للحركة الشعبية بجنوب السودان بدعمها للحركة الشعبية شمال في النيل الأزرق وجنوب كردفان في قتالها للجيش. (الحباشنة، صداح أحمد، مصدر سابق)، وهكذا ظل العداء السياسي مؤثراً على فرص تنمية التعاون وتحسين وتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين

نشبت توترات بين أطراف اتفاق السلام الشامل بلغت ذروتها في ولايتي الوحدة وأعالي النيل، وأصبح السلام مهدداً من خلال أحداث مثل العنف المسلح عام ٢٠٠٨ و٢٠١١، وصارت المنطقتين ساحات للإنشاء المتواصل للمجموعات المسلحة الحليفة للجيش السوداني ، وتمثل رد جنوب السودان في مزيد من الجماعات المسلحة الحليفة للجيش الشعبي لتحرير السودان، وبينما نجحت المشورة الشعبية التي أقرتها اتفاقية السلام الشامل في النيل الأزرق، أعلن رئيس السودان البشير الحرب على جنوب كردفان والنيل الأزرق بهدف نزع سلاح الجيش الشعبي في الشمال واتهمت الحكومة السودانية حكومة جنوب السودان بدعم جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان في مناطق الشمال.(Bankie, F-Bankie,2011)

إنّ بقاء الخلافات الحدودية والتنافس الحاد بين الدولتين حول النفط والموارد الطبيعية يجعل من لجؤهما إلى استخدام الأدوات العسكرية في السياسة الخارجية من خلال التحالف مع جماعات معارضة للدولة المتنازع معها أمراً مشجعاً، ولكنه في النهاية يقود إلى معضلة أمنية حيث تجد الدولة الأخرى نفسها مجبرة على تسليح أو دعم قوات المعارضة ضد الدولة الأخرى، وها النمط من الحرب بالوكالة ينذر بتوسيع دوائر النزاع وتهديد الأمن القومي لكلا الدولتين مما قد يجرهما لحرب طاحنة.

١. حروب السودان وجنوب السودان الداخلية:

كان من المأمول أن يكون الانفصال سبباً كافياً لطي صفحة الحروب المدمرة في الدولتين، لكن ما إن نال جنوب السودان استقلاله حتى بدأ التنافس الداخلي حول السلطة تحت تأثير العامل القبلي وسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان على مقاليد الأمور.

بدأت الحرب بين جيش جنوب السودان وقوات نائب الرئيس المعزول رياك مشار باشتباكات في جوبا في ١٦ ديسمبر ٢٠١٣م. (Sudantribune.net,2013) وفي ٢٦ أغسطس ٢٠١٥، وقع طرفا النزاع على اتفاق لوقف إطلاق النار، وإنشاء آلية

لتقاسم السلطة لإنهاء الحرب، وعلى الرغم من المحاولات المتكررة لوقف اطلاق النار والتوصل لاتفاق سلام في ٢٠١٥ و٢٠١٧ و٢٠١٨ وعقد المفاوضات بين الرئيس ونائبه حول تكوين حكومة وحدة وطنية لكن أدي بطء التنفيذ واستمرار التوترات الأمنية إلى نشر قوات دولية في عام ٢٠٢٤م في جنوب السودان بعد تصاعد أعداد القتلي من المدنيين والانتهاكات ضد حقوقهم، وتم تأجيل الانتخابات التي كان من مقرر عقدها في ديسمبر ٢٠٢٤ إلى ديسمبر ٢٠٢٦م. (Sudantribune.net,2024)

لقد اتضح من خلال تسلسل الأحداث وأسبابها إلى أن إدارة وتداول السلطة في دولة جنوب السودان بشكل سلمي لا يمكن تحقيقه في ظل وجود واستمرار الخلافات والتباينات الحادة بين النخب السياسية والتي لم تتمكن من الفكاك من تأثير المكونات والأبعاد العرقية وبالتالي شغلتها التنافسات والتدافع والنزاع عن صناعة دستور دائم للبلاد يعبر عن تطلعات شعب الجنوب في الاستقرار والتنمية والتعايش السلمي، لقد تأثرت الدولة بمعضلة التنافس القبلي، حيث كل ما قل نفوذ قبيلة معينة كان في ذلك ازدياد لنفوذ القبيلة الأخرى، وبالتالي مهما كان وضع تقاسم السلطة، فإن التنافس القبلي سيكون حاضراً ومؤثراً مالم يتم اتخاذ اصلاحات جوهرية في البناء السياسي والأمني، وذلك لن يتحقق إلا بتنازل الأطراف الممثلة للقبائل الرئيسية، وتنبهها إلى ضرورة إدارة التعدد والتنوع الاثني بمنهجية واقعية تعيد توازن عملية تقاسم السلطة من خلال المؤتمرات الدستورية، وزيادة مشاركة القبائل الصغيرة في السلطة، وتجاوز عمليات التعصب القبلي والعشائري عبر تنفيذ مشروعات اقتصادية وثقافية بمشاركة المجتمعات المحلية، بما يعزز من الوحدة الوطنية لمجتمعات الجنوب، ويوفر الاستقرار والذي بدوره يسهم في زيادة الإنتاج وتحديث الاقتصاد.

٢. الحرب في السودان، أبريل ٢٠١٥م

لم تكد الحرب في جنوب السودان تخمد قليلاً حتي ازدادت حدة العنف في دارفور، وانقسمت القبائل النشطة فيها بين متحالف مع الحكومة، ومتحالف مع

الحركات المسلحة، حتي أبريل ٢٠١٩ حيث تم الاطاحة بحكومة الإنقاذ الوطني وتفجرت الحرب في السودان في أبريل ٢٠٢٣م إثر عملية انتقال ديمقراطي غير ناجحة عجزت فيها القوي العسكرية والمدنية الشريكة في الحكم عن إيجاد صيغة توافقية لإدارة المرحلة الانتقالية في ظل وجود خلافات حادة حول دمج قوات الدعم السريع في الجيش، وتوقيع الاتفاق الإطاري الذي يؤسس لإصلاحات دستورية وأمنية لم تحظ بتوافق شامل بين شركاء الحكم، مع تشديد سياسة تفكيك تمكين نظام الانقاذ ١٩٨٩م.

وبمقارنة هذا الوضع مع ما حدث في جنوب السودان، يُلاحظ اشتراك الدولتين في خاصية ضعف البناء السياسي، وعدم قدرة المؤسسات السياسية والعسكرية على تجاوز أزمة الخلافات والتنافس الحاد حول السلطة؛ بسبب غياب الحد الأدنى من الإجماع على تبنّي وتطبيق نظام حكم معين.

أدت حرب أبريل ٢٠٢٣م إلى تدمير واسع للبنية التحتية في المدن، خاصة في ولاية الخرطوم وولاية الجزيرة مما أدي إلى شلل في الخدمات والاتصالات والنقل وتوقف العديد من المشروعات الحيوية والاستثمارية، وقد وصفت الأمم المتحدة الحرب في السودان بأنها «أسوأ كارثة إنسانية تحدث في العصر الحديث». (www.cbos.gov,2023)

وقد أدت إلى نزوح أكثر من مليون شخص إلى دولة جنوب السودان وفقاً لتقديرات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الهجرة الدولية، ومعظم الذين عبروا الحدود إلى جنوب السودان هم من الجنوبيين الذين فروا من الحرب التي كانت دائرة في بلادهم. (ljazeera.com,2025)

يستنتج الباحث من تجربتي حرب جنوب السودان الداخلية قي ديسمبر ٢٠١٣، وحرب السودان في أبريل ٢٠٢٣م ، وجود تشابه وترابط قوي بين واقع الدولتين الجغرافي والاجتماعي، حيث الحدود المشتركة الطويلة، وتشابه أسباب

الحروب من ضعف للبناء القومي، وغياب للدستور الدائم، وانتشار واسع للأمية، وتجذر العادات والتقاليد المجتمعية المرتبطة بقوة الولاء للعشيرة والقبيلة التي تمثل في نظر الكثيرين أصل الأرض ومواردها، والمؤسسة الاجتماعية المثالية في توفير الحماية لأفرادها وحفظ حقهم في البقاء وتأمين سبل كسب العيش من رعي وزراعة وتجارة وغيرها، في ظل ابتعاد الحكومات نسبياً عن هموم وقضايا المجتمعات المحلية، وعدم تمكنها من الانعتاق من إرث النزاعات الداخلية ذات الامتدادات الخارجية المتكررة.

المبحث الخامس: عناصر الوفاق والتكامل السياسي

مثلما هناك عناصر نزاع وخلافات سياسية متكررة بين الدولتين، هناك أيضاً عناصر يمكن توظيفها أو الاستفادة منها في دعم علاقات التكامل السياسي بين البلدين، كذلك يمكن النظر إلى نفس عناصر النزاع بين البلدين، من نزاع حول الحدود والنفط والمعادن، ومناطق الرعي والزراعة، بحسبانها عناصر للتكامل السياسي والاقتصادي بين البلدين، هذا التكامل بدوره يسهم في جعل تسوية الخلافات حول الحدود والثورة ناجحة ومستدامة، مع تقوية الروابط الاجتماعية والثقافية بين المجتمعات على طول الحدود بين البلدين.

اتفاقية التعاون الاقتصادي بين البلدين ٢٠١٢

تم توقيع هذه الاتفاقية المهمة بين البلدين في أديس أبابا، لتحسين وتطوير العلاقات الثنائية، وتعزيز التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي، وقد أكدت ديباجة الاتفاقية على عمل الدولتين لبناء دول قابلة للحياة، مع توفير السلام والرفاهية، واعتراف الاتفاقية بأن شعبي البلدين يتشاركون إرثاً تاريخيا غنيا وارتباطهما بحقائق الجغرافيا الثابتة، لقد تضمنت الاتفاقية عدة مبادئ أهمها أن تكون دول السودان وجنوب السودان قابلة للحياة، وتعزيز التعاون المشترك، واحترام المواثيق الإفريقية والدولية بشأن العلاقات والتعاون بين الدول، مع التزام الطرفين بالوفاء بالتعهدات والاتفاقيات الأمنية وفقاً لاتفاق الترتيبات الأمنية ٢٠١٠ وورقة أمن الحدود ٢٠١١ ، ومذكرة التفاهم حول منع الاعتداء والتعاون في ١٠ فبراير ٢٠١٢م، مع الإشارة إلى اتفاقيات الحدود وترسيمها وحل مشاكل الحدود العالقة وفقا لاتفاق السلام الشامل، وتكوين آليات للتنفيذ مثل لقاءات القمة على المستويات الوزارية والفنية، لتنفيذ الاتفاقات مع إنشاء آليات لحل النزاعات.(investment policy –unctad.org)

لم ينجح السودان وجنوب السودان، في الوفاء بمتطلبات تطبيق اتفاقيات التعاون الاقتصادي بين الدولتين وخلت خططهما عن أي إشارة إلى العلاقة الاعتمادية

بينهما، وإلى أسباب النزاعات والقضايا المرتبطة بالحدود، وتجاهلت خطة التنمية بجنوب السودان للعام ٢٠١١-٢٠١٣، والبرنامج الاقتصادي الاسعافي للسودان ٢٠١١-٢٠١٤ في إطار الخطة الخمسية للتنمية٢٠١٢-٢٠١٧، الإشارة إلى الشراكة ين الدولتين، خاصة في ظل ضرورة تنويع مصادر الدخل دون التركيز على النفط. (Othow and Isaam)

مما سبق يتضح أن الإرادة السياسية لحكومتي الدولتين لم تكن كافية لإطلاق برامج النهضة التنموية التكاملية، والتعاون السياسي والاقتصادي، وذلك يعود إلى عدة أسباب أهمها:

إرث الحرب الأهلية واستمرار العناصر المسببة له في التأثير على استقرار الأوضاع في الدولتين.

اشتداد التنافس والصراع الداخلي الحاد حول السلطة.

وجود الحركة الشعبية لتحرير السودان قطاع الشمال كقوة مسلحة معارضة للحكومة السودانية، دون التوصل معها لتسوية سياسية دائمة مما يزيد من الدعم المتبادل للمعارضة المسلحة.

ضعف الانتقال الديمقراطي، وازدياد الاستقطاب السياسي وسط المكونات القبلية والاجتماعية في البلدين، مما يهدد الاستقرار الاجتماعي ويؤدي إلى افشال جهود المصالحات وتقوية النسيج الاجتماعي.

التأثير القوي للايديولوجيا المتأثرة بمعضلة الهوية السياسية والاجتماعية، مما أفقد الصفوات السياسية في البلدين فرصة التفكير الاستراتيجي الشامل.

تأثير ضغط الدول المستوردة للمواد الخام والماشية الحية، ووسطائهم المحليين في الابقاء على الوضع القائم الذي يمنع استغلال قسم كبير من هذه الموارد في تلبية متطلبات التصنيع الغذائي والمتقدم.

تصاعد التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية في ظل استمرار النزاعات الداخلية في البلدين وبينهما.

نتائج الدراسة:

كان للروابط الاجتماعية والتاريخ السياسي المشترك أثراً كبيراً على العلاقات بين السودان وجنوب السودان التي مالت إلى التوتر في ظل فترات هدوء محدودة.

تفصل بين السودان وجنوب السودان حدود سياسية مرنة قليلة الاستجابة للفصل الكامل على أساس الحدود الموروثة من سلطات الاحتلال الثنائي الانجليزي المصري في عام ١٩٥٦م بشكل مطلق.

توجد أوجه شبه كبيرة بين النظم السياسية للدولتين فيما يتعلق بعدم نجاح تجارب الانتقال الديمقراطي، وسيطرة القوي العسكرية على قواعد الحكم، وانتشار ظاهرة الحروب بالوكالة في الدولتين.

يعد القطاع الزراعي في الدولتين ذو أهمية كبيرة في تغذية وتطوير القطاع الصناعي، بينما تهدد النزاعات والتوترات الحدودية نمو وتطور هذه القطاعات في البلدين.

أسهمت الازمات الاقتصادية الحادة التي عانت منها اقتصاديات الدولتين إلى وقوع تنافس سياسي وعسكري حول مناطق وحقول انتاج النفط على طول الحدود بين البلدين في ظل تأثر قطاعات الاقتصاد غير النفطية بالحروب وحالات عدم الاستقرار السياسي.

تعاني الدولتان من ضعف البناء السياسي الدستوري ونقص في سيادة حكم القانون، والتداخل الحاد بين المؤسسات العسكرية والمدنية في إدارة الشؤون السياسية.

إن غياب البعد السياسي الاجتماعي والتفكير الاستراتيجي في صنع وإدارة السياسات الخارجية بين البلدين أدخل البلدين في معضلة أمنية من خلال تبني الحل العسكري المباشر والوقائي في حل النزاعات.

تمتلك الدولتان ميزة نسبية في مجال انتاج وتصدير النفط، حيث وفرة

الاحتياطات النفطية بجنوب السودان وقلتها في السودان، وافتقاد جنوب السودان للبنى التحتية في نقل وصناعة النفط، مع وفرتها في السودان، مما يعزز فرص التكامل الاقتصادي الممهد للتكامل السياسي.

سابعاً: توصيات الدراسة:

بناءً على النتائج المذكورة توصي الدراسة بما يلي:

اعتماد الرؤية الاستراتيجية البنائية والنقدية في إدارة النزاعات والقضايا المشتركة بين الدولتين بشكل يستوعب أهمية الأوضاع الجيوسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية للمجموعات السكانية المتعددة على امتداد الدولتين خاصة عبر الحدود المشتركة.

توسعة فرص المشاركة السياسية وتسريع عمليات الاصلاحات الدستورية والأمنية في البلدين بشكل تشاركي غير أحادي، مع زيادة مشاركة مؤسسات المجتمع المدني والقيادات المحلية في صناعة الدستور وإنجاح الانتقال المدني الديمقراطي.

إنشاء مجلس للدفاع المشترك بين البلدين بعد تسوية الخلافات الحدودية، لمواجهة المطامع والمهددات الخارجية.

إنشاء مجلس تنسيق السياسات الخارجية بين البلدين لمنع التوترات الأمنية، وتعزيز مصالح البلدين في المحيط الاقليمي والدولي.

إنشاء مشروعات نهضة زراعية مشتركة، ومتكاملة مع القطاع الصناعي اعتماداً على عائدات النفط، مما يقلل من التنافس حولها.

تبني التفكير الاستراتيجي في إدارة العلاقات بين البلدين بما يعزز النظرة الشاملة لجميع الأبعاد السياسية، والاقتصادية، والجيوسياسية، والاجتماعية، والثقافية، وبالتالي يقلل من العناصر الفاعلة في إشعال واستمرار النزاعات والتوترات بين البلدين.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

١. الحباشنة، صداح أحمد (٢٠١٣)، العلاقات بين دولتي السودان وجنوب السودان، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (٤٠).

٢. المهداوي، مثنى علي، (٢٠٢٠)، السياسة الخارجية، دراسة نظرية عامة، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، مجلس الأمن الوطني، جمهورية العراق.

٣. بشير، محمد عمر (١٩٨٧)، الحركة الوطنية في السودان (١٩٠٠-١٩٦٩)، دار المطبوعات العربية.

٤. صلاط، أيمن (٢٠١٨)، انفصال جنوب السودان، الأسباب والتداعيات، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات، المجلد (٤٠) العدد (٤).

٥. عيد دروس، أسامة أحمد (٢٠١٨)، مجلة سياسات عربية، المجلد (٦)، العدد (٣١)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دولة قطر.

٦. (الشربيني، سارة عبد لسلام، (٢٠١٣)، أثر الصراع السياسي على الاستقرار في جنوب السودان ، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا. http://www.democraticac.de/?tag

المراجع باللغة الانجليزية:

7.Assoc, Leben Nelson (2011), South Sudan-Sudan Cross Border Relations, State Building and Development in South Sudan, African Research and Resource Forum.

8.Ali,Samir Mohammed (2024) Selected Topics on Development and Political Geography of the Sudan, Geographic Studies Series(17) Arrythria for Publication and Destribution, Khartoum.

9.Erbas, Isa (2022), Constructivism Approach, Journal of Positive School Psychology, Vol.6,No.3.

10. Hill,Edward Christopher (2003), Foreign Policy in The Twenty First Century, Palgrave Macmillan Education.

11. Mc-Glinchey,Stephen (2017), International Relations, Bristol, England www.E-IR.info.

12. Othow and AW Mohammed,Issam, Cooperation Agreements between Sudan and South Sudan and prospect of Economic and political stability, http:// www. researchgate.net/publication/254955231/

13. Nyaba,Peter Adwok (2011) The Challenges of State and nation Building in South Sudan, African Research and Resource Forum.

14. Thabo, Acwanyo Adam (2023), The political System in The Republic of South Sudan: Understanding Conceptual Theory of the Sudan People Liberation Movement Governance since 2005, Journal of Social Science and Humanities Research JRDO, Vol-9, Issue.

15. Kovacs,Jozef (2013), China's 'Sudan dilemma, Scientific Periodical of the military National Security Service. www. academia.du/37613428/

16. Yousif, Adeeb and Rothbart, Daniel (2012), Sudan and South Sudan: Post-Separation Challenges, George Madison University.

17. htttp// Political –encyclopedia.org/dictionary/

18. https://Sudantribune.net/article236785/

19. http:// investment policy–unctad.org/International

investment

20. agreements/treat-files/3268/download

21. https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/5/13/

22. https://www.aljazeera.net/2004/10/03

23. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2017/11/1

24. http:// www.cbos.gov/sites/default/files.

25. https://www.aljazeera.com/news/2025/1/22/over-a-million-people-flee-to-south-sudan-as-sudan-conflict-grinds-on-un